S/PV.8848

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٤٨

الاثنين، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شرينغال	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد العواني
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ميغيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيدة ترا فيونغ نغيون
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد عصمان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

21-23943 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة
papersmart.un.org

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/762 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

والمجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الاتحاد الروسي والصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا دون معارضة وامتنع عضوان عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يحد القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) الذي اعتمد اليوم ثلاثة توقعات واضحة بشأن مستقبل أفغانستان. أولا، يتوقع مجلس الأمن أن تفي طالبان بالتزامها بتسهيل المرور الآمن للأفغان والمواطنين الأجانب الذين يرغبون في مغادرة أفغانستان سواء كان ذلك اليوم أو غدا أو بعد ٣١ آب/أغسطس. واتساقا مع حق الأشخاص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم، يجب السماح للجميع بمغادرة أفغانستان بأمان لأي سبب من الأسباب وقتما يريدون سواء كان ذلك جوا أو برا. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا.

إن من المحزن أن تنعى الولايات المتحدة فقدان ١٣ من أفراد الخدمة العسكرية الشباب الذين ضحوا بأرواحهم أثناء عملهم بجد لمساعدة الناس على مغادرة ذلك البلد بأمان. ونعرب عن حزننا أيضا على مئات الأفغان الذين قتلوا أو أصيبوا خلال الهجوم الذي وقع خارج مطار كابول. لقد ذهبوا إلى المطار بحثا عن حياة أفضل. ويجب على المجتمع الدولي والباقون في أفغانستان تكريم ذكراهم ببذل كل ما في وسعهم لمواصلة مساعدة أولئك الذين يرغبون في المغادرة.

وحتى صباح اليوم سهّلت الولايات المتحدة إجلاء أكثر من ١٢٢ ٠٠٠ مواطن أمريكي ومواطنين أجانب ومواطنين أفغان معرضين للخطر من أفغانستان منذ نهاية تموز/يوليه. وجعل الكثيرون ذلك ممكنا: أفرادنا الجنود الشجعان ودبلوماسيونا الذين يعملون بلا كلل، فضلا عن عشرات الدول بما فيها كثير من البلدان الأعضاء في مجلس الأمن. وساهم حلفاؤنا وشركاؤنا في جميع أنحاء العالم في الجسر الجوي بأن أصبحوا بلدان عبور في حين ساهم بعضهم بإعادة توطين اللاجئين الأفغان بشكل دائم. ونحن ممتنون لجميع الذين شاركوا في هذا الجهد العظيم.

ثانيا، يوضح القرار تماما التزام مجلس الأمن المستمر بمساعدة من ظلوا في أفغانستان. ويؤكد على ضرورة أن تيسر جميع الأطراف تقديم المساعدة الإنسانية وأنه يجب السماح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول الكامل والآمن ودون عوائق لإيصال الخدمات إلى

المحتاجين. إن الشعب الأفغاني لا يعاني من النزاع والتشريد الداخلي على نطاق واسع فحسب بل يعاني أيضا من الجفاف في جميع أنحاء البلد، علاوة على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وتحذر وكالات الأمم المتحدة من زيادة هائلة في الاحتياجات الإنسانية في الأشهر المقبلة. وتقدّر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدد الأفغان المشردين داخليا بنحو نصف مليون شخص هذا العام وحده. ويقدّر برنامج الأغذية العالمي أن ١٤ مليون شخص في أفغانستان سيتعرضون لخطر الجوع إذا لم تقدم إليهم المساعدة الغذائية. وأفادت اليونيسيف إلى انخفاض التطعيمات ضد كوفيد-١٩ بنسبة ٨٠ في المائة في الأسابيع الأخيرة. ويجب ضمان تدفق المساعدات الإنسانية الضرورية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ثالثا، يكرر القرار بأشد العبارات العديد من نداءات المجلس المستمرة بشأن الحالة في أفغانستان. وتكلمنا اليوم مرة أخرى عن الحاجة الملحة للتصدي للتهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب في أفغانستان. لقد بيّن الهجوم المروع الذي وقع الأسبوع الماضي في كابول التهديد الحقيقي الذي تشكله الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – مقاطعة خراسان. لقد أوضح الرئيس بايدن أننا سنبذل كل ما هو ضروري للدفاع عن أمننا وشعبنا. والمجتمع الدولي بأسره ملتزم بضمان ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهاب.

ومن خلال هذا القرار، أكد مجلس الأمن أيضا الأهمية الحيوية لاحترام حقوق شعب أفغانستان، بمن في ذلك النساء والفتيات والأقليات. ولن نتردد في ذلك الأمر. ويسير احترام حقوق جميع المواطنين الأفغان جنبا إلى جنب مع ضرورة مشاركة الأطراف في تسوية شاملة عن طريق التفاوض لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، وهو ما يؤكده المجلس أيضا من خلال قرار اليوم.

وإذ تبدأ أفغانستان فصلا جديدا في مسارها من الضروري أن يظل المجتمع الدولي موحدا وحازما، بما في ذلك مساءلة طالبان عن التزاماتها. ومن بين هذه الالتزامات التي تعهدت بها طالبان علنا وسرا السماح لأولئك الذين يرغبون في مغادرة أفغانستان بأن يغادروا. ويدل قرار اليوم على مدى جدية مجلس الأمن في ضمان تنفيذ هذا الالتزام إلى جانب التعهد بالسماح بتدفق المساعدة الإنسانية ومنع الإرهاب. ومن خلال قرار اليوم، أصدر مجلس الأمن مجموعة من النداءات الواضحة والضرورية لمصلحة شعب أفغانستان. وإذ نمضي قدما يجب أن نتصدى لأكثر التهديدات الأمنية إلحاحا وأن ندافع عن حقوق الشعب الأفغاني وأن نضع الأساس لكي تصبح أفغانستان مستقرة وشاملة للجميع. وهذا أقل ما يستحقه شعب أفغانستان.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أرحب باعتماد القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) اليوم. ويؤسفني أن النص لم يحظ بتأييد جميع أعضاء مجلس الأمن. إن أنظار جميع الأفغان تتطلع إلى المجلس لأنهم يتوقعون دعما واضحا من المجتمع الدولي. وإنّ في عدم وحدة صفوفنا خيبة أمل لنا ولهم. ولكن ليس لدي أدنى شك في أن أعضاء المجلس يتشاطرون جميعا الهدف الأساسي نفسه: تمكين الشعب الأفغاني من استعادة الاستقرار والأمن.

ومع ذلك، فقد اعتمدنا نصا هاما يتعين تنفيذه في الميدان الآن. ومع استمرار تدهور الحالتين الأمنية والإنسانية، فإن القرار الذي اتخذه المجلس للتو يحدد بوضوح سلسلة من التوقعات بالنسبة لحركة طالبان، أولها يتعلق بجميع الأفغان الذين يشعرون بالتهديد ويرغبون في مغادرة البلد. وقد تعهدت حركة طالبان ببعض الالتزامات في ذلك الصدد، ونطلب منها الوفاء بها.

ويدعو القرار إلى عدم ادخار أي جهد في سبيل تأمين المطار والمناطق المحيطة به. فإنشاء هذا الممر الآمن والمحمي شرط لا غنى عنه لكفالة أن يتمكن الأفغان المهددون الراغبون في المغادرة من القيام بذلك في آمان تام، وكذلك لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من يحتاجون إليها عبر المطار والحدود البرية. والواقع أن هذا هو المطلب الثاني الوارد في القرار، وهو كفالة استمرار العمليات الإنسانية. فكل دقيقة لها أهميتها بالنسبة لآلاف الأفغان الذين ينتظرون الطعام والرعاية. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

أما المطلب الثالث المنصوص عليه في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) فيتعلق بمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أكرر إدانتنا الشديدة للهجمات التي وقعت مؤخرا. وكما قلنا من قبل في هذه القاعة، سنواصل الكفاح بلا كلل ضد تلك الآفة. وقد تعهدت حركة طالبان أيضا بالتزامات في هذا الصدد، ويجب عليها أن تتمسك بها. كما يجب أن تسهم بفعالية في مكافحة الإرهاب، ولا سيما في مجال تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى قطع جميع العلاقات مع تنظيم القاعدة.

وأخيرا، فإن القرار الذي اتخذناه للتو يذكرنا جميعا بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية، وحقوق المرأة. وبالنسبة للنساء، أصبح المشهد الآن أكثر قتامة. ومن واجبنا أن نعيد إليهن الأمل. ويجب الحفاظ على المكاسب التي تحققت في السنوات العشرين الماضية. وفي السنوات الأخيرة كانت المرأة الأفغانية في خط المواجهة تطالب بحقوقها. ومشاركتها الكاملة ضرورية لأي حل سياسي.

وأود أن أشدد على أن فرنسا تؤكد من جديد توقعاتها بتشكيل حكومة انتقالية، من خلال المفاوضات، تلبي تطلعات الشعب الأفغاني. ونتطلع، خلال الأيام القليلة القادمة، إلى زيادة تنسيق جميع الجهود المبذولة على أرض الواقع، ولا سيما مع الأمم المتحدة، لكفالة تنفيذ القرار.

ختاما، أود أن أثني على الدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأشيد بشجاعة أفرقتها، وكذلك بشجاعة جميع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك العاملة في المجال الإنساني. وسنواصل دعم عمل البعثة وإيلاء اهتمام وثيق للتأكد من أنها تواصل الاستفادة من ولاية قوية بما فيه الكفاية لمتابعة القيام بدورها الأساسي على أرض الواقع.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد تكلم مجلس الأمن اليوم بوضوح بشأن الحالة في أفغانستان وبين الحد الأدنى لتوقعاته من حركة طالبان.

أولا، إن الأولوية الفورية هي كفالة أن يتمكن جميع الراغبين في مغادرة أفغانستان من القيام بذلك بأمان. لقد كنا واضحين في أنه يجب على حركة طالبان التقيد بالتزاماتها المعلنة لكفالة المرور الآمن بعد ٣١ آب/أغسطس.

ثانيا، لا يمكن لأفغانستان أن تصبح مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهابيين. لقد أعربنا عن إدانتنا القاطعة للهجوم على مطار كابول في الأسبوع الماضي، ونكرر تقديم تعازينا والإعراب تعاطفنا مع المكلومين والمصابين. وسيكون اتباع نهج منسق أمرا حيويا لمواجهة أي تهديد متطرف ينبع من أفغانستان، وندعو حركة طالبان إلى الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاق الدوحة.

ثالثا، تتطلب الحالة الإنسانية اهتماما عاجلا. وننسق بشكل وثيق مع الشركاء لتعزيز الجهود الرامية إلى دعم المساعدة الإنسانية وكفالة حرية وصول العاملين في المجال الإنساني والمنظمات الإنسانية دون عوائق.

وأخيرا، يجب حماية المكاسب التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية، وصون حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل والأقليات. ويحدد القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) مؤشرا سيراقبه المجتمع الدولي عن كثب.

إن قرار اليوم خطوة هامة نحو استجابة دولية موحدة للحالة في أفغانستان. وسنواصل البناء عليه لكفالة مساءلة المجلس لحركة طالبان فيما يتعلق بالتزاماتها. وسيحكم المجتمع الدولي على حركة طالبان على أساس أفعالها في الميدان، وليس أقوالها.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ قرار اليوم المتعلق بأفغانستان (القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)). وأود أن أعرب عن تقديرنا لفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على جهودها في تقديمه.

لقد صوتت أيرلندا مؤيدة للقرار لأننا نؤمن بأهمية صوت مجلس الأمن في هذه المرحلة الحرجة بالنسبة لأفغانستان. وكنا نفضل بالطبع بعث رسالة موحدة.

وقلوبنا اليوم مع الأفغان الذين يحاولون جاهدين الوصول إلى بر الأمان خارج وطنهم؛ ومع النساء والأطفال الذين يعرفون أن حقوقهم الأساسية هي الآن في خطر؛ ومع جميع الأفغان المحتاجين للمساعدة الإنسانية، بمن فيهم الجوعى الذين لا يحصلون على المياه بشكل آمن. وهذا هو المجال الذي يجب أن ينصب تركيزنا الجماعي علية. إذ لا يمكننا أن نغض الطرف. ولهذا السبب فإن التركيز في القرار على كفالة السماح للأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوصول الكامل والآمن ودون عوائق من أجل تقديم المعونة الإنسانية المنقذة للحياة والمديمة للحياة أمر بالغ الأهمية.

ونرحب أيضا بالتركيز على دعم حقوق الإنسان والتأكيد الواضح والقاطع على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في أي تسوية سياسية يتم التفاوض عليها. وكنا نفضل بالطبع صياغة أقوى بشأن احترام حقوق الإنسان، لا سيما نظرا للحالة التي تواجهها النساء والفتيات في أفغانستان في الوقت الراهن. وفي ١٩ آب/أغسطس، حثت أيرلندا والمكسيك المجلس بصورة مشتركة على إيلاء أولوية قصوى للنساء والفتيات. وتحث أيرلندا جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأكرر ما قلته في القاعة في ١٦ آب/أغسطس: إن إخبار المجتمع الدولي بما يريد سماعه لن يخدع أحدا (انظر S/PV.8834). وقد لاحظنا البيان العام الذي أدلت به حركة طالبان. وسنحكم على حركة طالبان من خلال أفعالها، وليس أقوالها.

وفي الوقت الحالي، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل المطالبة بأن يتسنى لجميع من يريدون مغادرة أفغانستان – سواء كانوا أفغانا أو مواطنين أجانب – القيام بذلك بطريقة آمنة ومأمونة ومنظمة. ونكرر تأكيد رأينا الثابت بوجوب أن تكون إمكانية الوصول إلى أي معبر جوي أو بري بدون شروط مسبقة.

وأيرلندا لن تألو جهدا في تصميمنا على العمل جنبا إلى جنب مع زملائنا أعضاء مجلس الأمن لكفالة أن نبقي التركيز منصبا على الحالة في أفغانستان، بما في ذلك عند تولي أيرلندا رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يدين الاتحاد الروسي بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في ٢٦ آب/أغسطس بالقرب من مطار كابول متسببة في إزهاق أرواح المئات من الناس. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا وأصدقائهم ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وفي غضون ذلك، اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على القرار المتعلق بأفغانستان (القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)). وقد فعلنا ذلك لأن القائمين على الصياغة تجاهلوا شواغلنا المبدئية.

أولا، على الرغم من أنه تم اقتراح القرار على خلفية هجوم إرهابي مروع، رفض القائمون على الصياغة رفضا قاطعا ذكر منظمتين مصنفتين دوليا باعتبارهما منظمتين إرهابيتين– تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية– في الفقرة بشأن مكافحة الإرهاب.

ونرى في ذلك إحجاما عن الاعتراف بما هو واضح ورغبة في تقسيم الإرهابيين إلى "إرهابيين لنا وإرهابيين لهم"، أي التقليل من شأن الخطر الإرهابي المتأتي من تلك الجماعات.

ثانيا، أكدنا خلال المفاوضات على عدم قبول الآثار السلبية على الاقتصاد الأفغاني لإجلاء الأخصائيين الأفغان المؤهلين. فبالنظر إلى هجرة الأدمغة، لن يتمكن البلد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه العناصر، التي تهم الشعب الأفغاني، لم يتم تجسيدها في النص.

ثالثا، تجاهل واضعو النص مقترحاتنا بإدراج إشارات في الوثيقة إلى التأثير الضار لتجميد الأصول المالية الأفغانية على الحالة الاقتصادية والإنسانية في البلد، فضلا عن الحاجة الحيوية إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

إننا نفهم الأسباب التي دفعت واضعي النص إلى محاولة استخدام سلطة مجلس الأمن لاتخاذ القرار بهذا الشكل وضمن إطار زمني ضيق كهذا، ولكن ربما لو كان لدينا وقت أكثر لاختلفت نتيجة التصويت.

وفي الوقت نفسه، نرى هنا محاولة لإلقاء اللوم في انهيار وجود الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة الممتد ٢٠ عاما على الطالبان وبلدان المنطقة التي سيتعين عليها أن تواجه عواقب هذه الحملة الطويلة الأجل. إن هذا التصرف غير المسؤول من قبل التحالف الغربي وسلوكه تجاه أفغانستان ليسا مستغربين نظرا، في جملة أمور، للطريقة الرسمية البحتة التي قامت بها قوة المساعدة الأمنية الدولية التابعة لحلف شمال الأطلسي، والتي حلت محلها لاحقا بعثة الدعم الوطيد للتدريب، بتقديم تقاريرها إلى المجلس.

ومن جانبنا، ما فتئ الاتحاد الروسي يدعو إلى أفغانستان التي تنعم بالسلم والأمن والرخاء ولا يوجد على أراضيها أي خطر للإرهاب أو المخدرات. وسنواصل دعمنا للشعب الأفغاني بغية تحقيق ذلك الهدف.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في ضوء التطورات المحفوفة بالشكوك في أفغانستان والحالة الأمنية الملحة والهشة في مطار كابول، أيدت إستونيا اليوم القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١).

لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور. ولقد التزمت المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة بالبقاء وتقديم الإغاثة والمساعدة، ولكنها تحتاج إلى إتاحة إمكانية الوصول دون عوائق وضمانات بأن موظفيها ومقدمي المعونة يمكنهم العمل وتقديم المساعدة بلا تدخل أو تهديدات لسلامتهم. ويشمل ذلك الحاجة إلى مطار في كابول يعمل ومؤمن ويمّكن الناس والبضائع من التنقل حسب الاقتضاء.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من عدم وضوح أمور كثيرة بشأن الحالة في أفغانستان حاليا، فقد أظهر الأسبوعان الماضيان وجود اتفاق على جوانب كثيرة. وأود أن أبرز أربعة منها: لقد طالبنا جميعا بتعزيز الجهود لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان؛ وسلمنا جميعا بأنه لكي يكون السلام مستداما وشاملا للجميع يجب التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض، وبمشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى للمرأة؛ وشددنا معا على أهمية التقيد بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال والأقليات؛ وأكدنا جميعا من جديد أهمية مكافحة الإرهاب في أفغانستان.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود ببساطة أن أختتم بالقول إننا نتطلع إلى البناء على تلك الجوانب، لمصلحة كل أبناء أفغانستان.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد مرت الحالة الداخلية في أفغانستان بتغييرات جوهرية. وفي ضوء التطورات على أرض الواقع، أجرى مجلس الأمن مشاورات مكثفة بهدف إيجاد حل فعال يساعد أفغانستان على استعادة السلم والاستقرار والنظام، بما يتماشى مع التوقعات العامة للمجتمع الدولي.

في الوقت نفسه، وبالنظر إلى الحالة الهشة والحساسة في البلد، فضلا عن حالات الغموض التي تلوح في الأفق، فإن أي إجراء يتخذه مجلس الأمن ينبغي أن يساعد على تخفيف حدة التوترات والصراعات بدلا من تكثيفها، وذلك حتى تتمكن أفغانستان من تحقيق انتقال سلس بدلا من الانزلاق مجددا في الاضطرابات.

لقد وزعت البلدان المعنية مشروع القرار مساء يوم الجمعة الماضي وطالبت بالبت فيه يوم الاثنين. لدى الصين شكوك جدية حول الضرورة والأهمية الملحة لاتخاذ القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) وحول توازن مضمونه. ومع ذلك، ظلت الصين تشارك بشكل بناء في المشاورات وقدمت مع روسيا تعديلات هامة ومعقولة. وللأسف، لم تُعتمد تعديلاتنا بالكامل.

لقد عارضت الصين دوما أن يقوم أحد مقدمي مشاريع القرارات بفرض مشروع قرار أو أن يدفعه بالقوة. وعلى أساس الاعتبارات السالفة الذكر، امتنعت الصين عن التصويت على القرار.

إن الفوضى الأخيرة في أفغانستان مرتبطة ارتباطا مباشرا بالانسحاب المتسرع وغير المنضبط للقوات الأجنبية. ونأمل أن تدرك البلدان المعنية أن الانسحاب لا يعني انتهاء مسؤوليتها بل بداية لعملية تفكير وتصحيح.

ينبغي للبلدان المعنية أن تتعلم دروسا من ذلك؛ وأن تحترم فعليا سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ وتحترم بصدق حق الشعب الأفغاني في تقرير مستقبله. ويؤمل أن تغير البلدان المعنية بشكل فعال ممارستها الخاطئة المتمثلة في فرض إرادتها على الآخرين

وأن تضع حدا للممارسة المتسلطة المتمثلة في ممارسة الضغوط وفرض الجزاءات أو حتى استخدام القوة عند كل منعطف.

ينبغي أن تكون تلك البلدان مسؤولة عما فعلته في السنوات العشرين الماضية وأن تفي بالتزاماتها بإعادة بناء أفغانستان سلميا. ولا يمكنها الادعاء بأنها تهتم برفاه الشعب الأفغاني بينما تفرض جزاءات أحادية الجانب أو الادعاء بأنها تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في البلد بينما تستولي على أصول الأفغان في الخارج وتجمدها.

لقد خلّفت وراءها كارثة هائلة في أفغانستان – كارثة هي التي خلقتها – وألقت باللوم والمسؤولية على البلدان المجاورة وعلى مجلس الأمن. إن أفعال القوات الأجنبية في أفغانستان خلال السنوات العشرين الماضية، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية التي قامت بها القوات الأمريكية والأسترالية وشملت القتل العشوائي للمدنيين، يجب عدم التغاضي عنها ويجب مواصلة التحقيق فيها.

لقد أسفر الهجوم الانتقامي الأخير الذي شنته الولايات المتحدة على تنظيم الدولة الإسلامية عن مقتل مدنيين أبرياء. إننا ندعو الولايات المتحدة إلى الامتناع عن شن هجمات عشوائية على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين في أفغانستان أو قصفها.

وفي مواجهة التغيرات الأساسية في الحالة الداخلية في أفغانستان يجب على المجتمع الدولي أن يتعامل مع الطالبان وأن يقدم لها التوجيه بشكل فعال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لأفغانستان المساعدة التي تمس الحاجة إليها فيما يتعلق بالاقتصاد وسبل العيش والاحتياجات الإنسانية من أجل مساعدة السلطات الجديدة في الحفاظ على الأداء الطبيعي للمؤسسات الحكومية، فضلا عن النظام العام والاستقرار، ومعالجة قضايا انخفاض قيمة العملة وزيادة الأسعار، والشروع في طريق التعمير السلمي في أقرب وقت ممكن.

لقد أولت الصين دائما أهمية كبرى لمكافحة أفغانستان للإرهاب. إننا ندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في كابول. لقد أثبت ذلك الهجوم الإرهابي مرة أخرى أن الحرب في أفغانستان لم تحقق هدف القضاء على القوى الإرهابية في أفغانستان. وعلى الأرجح أن الانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية قد أتاح فرصا لمختلف المنظمات الإرهابية للعودة. ونأمل أن يتسنى ضمان أمن مطار كابول، وأن يتم إجلاء الموظفين المعنيين بسلاسة، وأن تتمكن جميع الأطراف المعنية من تعزيز تنسيقها حتى تمنع بشكل مشترك وقوع هجمات إرهابية جديدة.

يجب ألا تصبح أفغانستان مرتعا للإرهاب الدولي مرة أخرى أبدا. هذه هي الخلاصة التي يجب على البلد أن يلتزم بها في أي تسوية سياسية في المستقبل. ويؤمل أن تفي الطالبان بالتزاماتها بأمانة وأن تقطع تماما علاقاتها بجميع المنظمات الإرهابية.

ولدى اتخاذ إجراءات صارمة ضد القوى الإرهابية الدولية مثل تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وحركة تركستان الشرقية الإسلامية، ينبغي للبلدان أن تتبع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن لمنع أي فوضى يسببها تجمع الإرهابيين في أفغانستان. وفيما يتعلق بمسائل مكافحة الإرهاب، يجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة أو نهج انتقائية.

ستنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ١٧ أيلول/سبتمبر. وتتطلع الصين إلى مواصلة الانخراط في مشاورات بناءة مع أعضاء مجلس الأمن وإلى إجراء مناقشات متعمقة بغية التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن مسائل مثل وجود الأمم المتحدة في أفغانستان في المرحلة المقبلة. وهدفنا هو مساعدة البلد على تحقيق السلام والمصالحة وبدء عملية إعادة الإعمار.

وقد اتبعت الصين دائماً، بوصفها عضواً في مجلس الأمن وأحد جيران أفغانستان المهمين، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واتبعت على الدوام سياسة ودية تجاه جميع أبناء الشعب الأفغاني. ونحن على استعداد لمواصلة تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون مع أفغانستان، وأداء دور بناء في إعادة بناء البلد سلمياً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، أود أن أعرب عن تقدير وفد الهند الصادق لأعضاء مجلس الأمن – ولأمانة المجلس – على كل الدعم الذي قدموه لنا طوال هذا الشهر.

لقد كان حقاً شهراً حافلاً – شهراً اجتمعنا فيه لتحقيق توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة في إطار اختصاصنا. وما كان في وسعنا أن نفعل ذلك لولا العمل الشاق والدعم والتعاون من كل وفد ومن ممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو الدعم الفني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ ننهي رئاستنا، فإنني أعلم بأني أتكلم باسم المجلس متمنيا التوفيق لوفد أيرلندا في شهر أيلول/سبتمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.